وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى – كليّة التربية
قسم اللغة العربية

توجيه اللمع لابن الخباز (ت639هـ)
دراسة لغوية ونحوية

رسالة تقدّم بها

رعد كريم حسن

إلى مجلس كليّة التربية في جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

مكّيّ نومان مظلوم الدليميّ

ربيع الأول
1429هـ

آذار
2008م

أولاً : التّقسيم المنهجي للتّوجيه :-

1- مقدّمة الكتاب[1] :

بدأ ابن الخبّاز كتابه بمقدّمة بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله وآله وصحبه ، مبيناً سبب تأليفه للكتاب ؛ إذ قال : ((فإن جماعة من حفظة كتاب اللّمع في النّحو لأبي الفتح عُثمان بن جنّي (رحمه الله) أطمعهم فيه صِغر حجمه ، وآيسهم منه عدم فهمه ؛ وذلك لأنَّ الكُتَبَ المصنوعة لتفسيره منها الكبيرُ المُملّ ، ومنها الصّغير المخلّ ، والمتوسط بينهما إمّا يُفْقَدُ وإمّا يَقِلُّ ...)) .

ثم أوضح المنهج الذي اختطه لنفسه ، إذ قال : ((فَضَمِنْتُ لهم إملاءً مُختَصَراً أقتصِرُ به على توجيه مسائله ، وتبليغ وسائله ، وكلّما مررتُ ببيتٍ ذكرتُ إعرابه ، أو بلفظٍ لغويٍّ جلّيته تجليةً تُزيلُ استغرابه ...)) .

وهذا الكلام يدل على ما يأتي :-

1. إنّ التوجيه سيكون مختصراً .
2. إنّه سيشير إلى معاني الألفاظ الغريبة .
3. إنّه سيعتني بتعليل الأحكام وتوضيح أسرارها ؛ ولذلك سماه توجيه اللّمع ؛ إذ قال : ((وقد سمّيته ((توجيه اللّمع)) وعلّلت فيه المسائل جُمَع)) .

ومن الجدير ذكره أنّ هناك تسميّة أُخرى وردت في خاتمة الكتاب ، إذ قال ابن الخبّاز : ((هذا آخر ما عمدت لإملائه من شرح كتاب ((اللّمع)) ، وقد جِئتُ به كما ضَمِنتُ في خطبته ، ومن تصفحه وتأمله علم صدق دَعواي ...)) [2] .

وقد أثبت محقق الكتاب التسميتين على غلاف الكتاب ، إلا أنّه قدّم الأولى : (توجيه اللّمع) .

2- ترتيب الموضوعات :-

لم يبدِ العلماء الأوائل عناية بترتيب الموضوعات ، فكتاب سيبويه (ت180هـ) قدّم موضوعات كان حقّها التأخير ، وأخر موضوعات كان حقّها التقديم ، والأمر نفسه في

---

(1) ينظر : التّوجيه (المقدّمة) : 61 .

(2) المصدر نفسه (الخاتمة) : 615 .

(المقتضب) للمبرّد (ت285هـ) ، حتى إذا وصلنا إلى ابن السّراج (ت316هـ) في كتابه (الأصول) نجده كان منهجياً ، وسلك فيه منهجاً يمثّل بدء مرحلة جديدة في التبويب المنظم على وفق أسس محددة، وهو يمثل نظرة متكاملة في التّبويب النّحويّ[1]، ووجدنا أيضاً تلميذه أبا عليّ الفارسيّ (ت377هـ) في كتابه (الإيضاح) يرتّب موضوعاته على أساس العامل وتبرز عنده فكرة التنظيم والتنسيق بصورة واضحة[2] ، ونراه يفصل الصرف عن النحو في كتابه التّكملة .

فإذا تجاوزنا أبا عليّ الفارسيّ إلى تلميذه ابن جنيّ (ت392هـ) وجدناه أكثر تنسيقاً وترتيباً في كتابه (اللّمع) ، ولاشك أنّه قد أفاد من ترتيب شيخه الفارسي[3] . وقد ضمّن كتابه (اللّمع) الأبواب الآتية : ((الكلام وأنواعه ، باب المعرب والمبنيّ ، باب الإعراب والبناء ، باب إعراب الاسم الواحد ، باب إعراب الاسم المعتل، الأسماء الستّة ، باب التّثنية ، ذكر الجمع ، باب جمع التّذكير ، باب جمع التأنيث ، باب جمع التكسير ، باب الأفعال ، معرفة الأسماء المرفوعة ، باب المبتدأ ، باب خبر المبتدأ ، باب الفاعل ، باب المفعول الذي جُعل الفعل حديثاً عنه (وهو ما لم يُسمّ فاعله) ، باب كان وأخواتها ، (ما) المشبهة بـ(ليس) ، باب (إنّ) وأخواتها ، باب (لا) في النفي ، معرفة الأسماء المنصوبة ، باب المفعول المطلق ، باب المفعول به ، باب المفعول فيه ، باب ظروف الزمان ، باب ظروف المكان ، باب المفعول له ، باب المفعول معه ، المشبّه بالمفعول ، باب الحال ، باب التّمييز، باب الاستثناء، معرفة الأسماء المجرورة ، باب حروف الجرّ ، باب (مُذْ) و(منذ) ، باب (حتّى) ، باب الإضافة ، معرفة ما يتبع الاسم في إعرابه ، باب التّوكيد ، باب البدل، باب عطف البيان، باب العطف ، باب النّكرة والمعرفة، باب النّداء ، باب التّرخيم، باب النّدبة، باب إعراب الأفعال وبنائها، باب الحروف التي تنصب الفعل ، باب حروف الجزم، باب الشّرط وجوابه ، باب التّعجب ، باب (نعم) ، و(بئس) ، باب (حبّذا) ، باب (عسى) ، باب (كم) ، معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف ، باب العدد ، باب الجمع ، باب القسم ، باب الموصول وصلته ، باب الحروف الموصولة ، باب النونين ، باب

(1) ينظر : مناهج التأليف النحويّ (رسالة) : 182 .
(2) ينظر: الدراسات النّحوية واللّغوية عند الزّمخشري : 37 .
(3) ينظر : المصدر السابق : 38 .

النّسب، باب التّصغير، باب ألفات القطع وألفات الوصل ، باب الاستفهام ، باب ما يدخل على الكلام فلا يغيِّره ، باب الحكاية ، باب الخطاب ، باب الإمالة)) [1] .

وفي توجيه مجيء أبواب الصرف بعد أبواب النّحو يقول ابن جنّي (ت392هـ) : ((فالتصريف إنما هو لمعرفة أنْفُس الكلم الثابتة ، والنّحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقِّلة ؛ ... وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النّحو أن يبدأ بمعرفة التّصريف ؛ لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة ؛ إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عَويصاً صَعْباً بدئ قَبْله بمعرفة النّحو ،ثمّ جيء به ، بَعْد ؛ ليكون الارتياضُ في النحو مُوَطِّئاً للدُّخُول فيه ، ومُعِيناً على معرفة أغراضه ومعانيه)) [2] .

وابن جنّي في فصله أبواب النّحو عن أبواب الصرف متابع في ذلك لسيبويه (ت180هـ) وابن السّراج (ت316هـ) في كتابه الأصول .

ويلاحظ عند ابن جني (ت392هـ) في القسم الخاص بالصرف بعض الأبواب النّحوية التي كان ينبغي أن توضع في الأبواب النّحوية مثل : باب القسم .

أمّا ابن الخبّاز فقد ألتزم في ترتيب أبواب كتابه (التّوجيه) النسق الذي سار عليه ابن جنّي في (اللّمع) ؛ وذلك لأنّ الشروح ينطبق عليها منهج الكتاب المشروح في التّبويب ؛ فلم يكن ابن الخبّاز مخيّراً في الترتيب ، وهذا لا يعني أنّه وافق المصنّف في كلّ ما ورد من ترتيب ؛ إذ لم يكن مقلداً لا نظر له في فنّه ، بل راح ينقد تارةً ، ويوجه ترتيب الأبواب ، والموضوعات اللّغوية والنّحوية أُخرى .

وقد قدّم ابن جنّي باب (المعرب والمبنيّ) على باب (الإعراب والبناء) [3] .

وأخذ ابن الخبّاز على ابن جنّيّ هذا التقديم معللاً ذلك بأنّ ((المعرب والمبني مشتقان منهما – أي : من الإعراب والبناء – ومعرفة المشتق منه متقدمة على معرفة المشتق)) [4] .

---

(1) ينظر : اللّمع (الفهارس) : 443–447 .

(2) المنصف : 34 .

(3) ينظر : اللّمع : 55 ، 57 .

(4) التّوجيه : 64 .

يريد ابن الخبّاز أنّ الإعراب والبناء مصدران ، والمعرب والمبني اسما مفعول مشتقان منهما ، والمشتقّ منه أصل للمشتقّ ، وهذا ما ذهب إليه البصريون من أنّ المصادر أصل المشتقات[1] وتابعهم في ذلك ابن الخبّاز .

وقد خالف بعض النحاة ابن جنّي (ت392هـ) فقدموا باب (الإعراب) على باب (المعرب) مثل الزّجاجيّ (ت337هـ) ، والصّيمريّ (ت في القرن الرابع الهجريّ) ، وأبي البركات الأنباريّ (ت577هـ) ، والشلوبين (ت645هـ) [2] .

على حين وافقه ابن الحاجب (ت646هـ)[3]، والشيخ خالد الأزهري (ت905هـ) معللاً تقديم باب (المعرب والمبنيّ) على باب (الإعراب والبناء) وإن كانا مشتقّين منهما ؛ لطول الكلام على الإعراب والبناء[4] .

ولا اتفق مع ابن الخبّاز في اعتراضه على ابن جنّيّ ؛ لأنّ الحديث عن حركات الرفع والنصب والجرّ والجزم قبل الحديث عن محلها وهو آخر الاسم المعرب والفعل المضارع معدوم الفائدة ، قال ابن يعيش (ت643هـ) : ((لما كان المعرب يقوم بنفسه من غير إعراب ، والإعراب لا يقوم بنفسه ، صار المعرب كالمحلّ له ، والإعراب كالعرض فيه ، فكما يلزم تقديم المحل على الحال ، كذلك يلزم تقديم المعرب على الإعراب)) [5] .

واعترض ابن الخبّاز على ابن جنّيّ في ذكر أحكام الوقف في بَدْء الكتاب ، بعد حديثه عن إعراب الاسم الواحد ، إذ قال : ((وأعلم أنّ ذكر أحكام الوقف في أوائل كتب النحو مستهجن ؛ لأنَّ أوائلها مبنيّة على مقدّمات الإعراب ، ثم إنّ سيبويه الذي لم يرتب النحو ، ذكر الوقف في الأواخر مجاوراً للتصريف[6] ، فما ظنّك بمَن رتَّب)) [7] .

---

(1) ينظر : التّكلمة : 507 ، والمنصف : 33 ، وشرح اللّمع لابن برهان : 101/1 .
(2) ينظر : الجمل : 2 ، 3 ، والتّبصرة والتذكرة : 76/1 ، وأسرار العربية : 20–22 ، والتوطئة : 116 .
(3) ينظر : شرح الكافية : 40/1 ، 44 .
(4) ينظر : شرح التّصريح : 41/1 .
(5) شرح المفصّل : 97/1 ، وينظر : المغني في النّحو : 190/1 .
(6) ينظر : الكتاب : 166/4–188 .
(7) التّوجيه : 78 .

وقد تابع ابن معط (ت628هـ) ابن جنّي (ت392هـ) فذكر الوقف في أوّل منظومته الألفيّة بعد الحديث عن المفرد وإعرابه ، إذ قال[1] :

وقفْ على المنصرفِ المنصوبِ بألفٍ عن نونِهِ مقلُوب

أرى صواب ما ذهب إليه ابن الخبّاز ؛ لأنَّ ذكر الوقف في أوائل الكتب اضطراب في المنهج ؛ لأنّ ((عادة النحويين ذكر الوقف في أواخر الكتب ؛ لأنّه ليس من الأحكام الإعرابية)) [2] ، فوضعه بعد مقدّمات الإعراب خروج عن مناهج النّحاة .

وبعد الفراغ من المقدّمات النّحوية اتّجه ابن جنّيّ إلى دراسة حالات إعراب الاسم ، وبدأ بالمرفوعات ، وقد علل ابن الخبّاز صنيع ابن جنّيّ في تقديمه باب (معرفة الأسماء المرفوعة) على الأسماء المنصوبة والمجرورة بأنّ المرفوع يستغني عن المنصوب والمجرور ، ولا يكونان حتّى يتقدّم المرفوع[3] .

والحقّ أن ابن جنّي (ت392هـ) متابع لابن السرّاج (ت316هـ) ، وأبي عليّ الفارسي (ت377هـ) في بدئهما بالمرفوعات بعد المقدّمات النّحوية[4] .

كما وجّه ابن الخبّاز ذكر باب (معرفة الأسماء المنصوبة) بعد باب (معرفة الأسماء المرفوعة) بوجهين ((أحدهما : إنّ المنصوب والمرفوع يعملان لعامل واحد كالفاعل والمفعول والاسم والخبر .

والثاني : إن كل واحد من المرفوع والمنصوب يكون صاحبه في المعنى في باب المفاعلة كقولك : ضارب زيدٌ عمراً)) [5] .

وقد تابع ابن جنّيّ (ت392هـ) ابن السرّاج (ت316هـ) في عدد المفاعيل فهي عنده خمسة (مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه) [6].

---

(1) الغرّة المخفية : 113/1 .
(2) المصدر نفسه .
(3) ينظر : التّوجيه : 103 .
(4) ينظر : الأصول : 58 ، والإيضاح : 27/1-29 .
(5) التوجيه : 164-165 .
(6) ينظر : الأصول : 159/1 .

وذكر ابن الخبّاز أنّ أبا إسحاق الزجاج (ت311هـ) أسقط المفعول معه ، وذكر في معاني القرآن أن المفعول له ينتصب انتصاب المصادر ، فصارت المفاعيل عنده ثلاثة[1] ، خلافاً لمن زاد من النحويين (مفعولاً منه) مستدلاً عليه بقوله تعالى : ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[2] أي من قومه[3] .

وقدّم ابن جنّيّ (ت

والزجّاجي (ت

رَبيعٌ أوّل- **الرتبة** :

إنّ هذا العامل له أثر في تقديم بعض الأبواب على غيرها ، من ذلك ما وجه به ابن الخبّاز تقديم المبتدأ على الفاعل ؛ ((وأكثرهم يرى تقديم المبتدأ ؛ لأنّ المبتدأ أوّل الجملة ، والفاعل ثاني الجملة)) [1] .

وكلام ابن الخبّاز هذا سبقه إليه ابن السرّاج (ت

إذاً يتّضح ممّا سبق أنّ المنهج الذي اتبعه ابن الخبّاز هو منهج الكتاب المشروح نفسه ، وهو في الوقت نفسه يكشف عن موقفه من منهج اختاره عالم عاش في القرن الهجري الرابع ، وعن رؤيته المنهجيّة من خلال ما يبديه من ملاحظ تخصّ المنهج ، كما يكشف لنا عن المنهج الذي اختاره ابن جنيّ في تأليفه النّحويّ . ويبدو أنّ أكثر من أثر في منهج ابن جنّيّ (ت

استعمل ابن الخبّاز هذا الأسلوب في تعليله نفي النصب أو الرفع عن اسم (إنَّ) وخبرها ، وعدم تقديم المرفوع على المنصوب قائلاً : ((ويسمى المنصوب اسم (إنّ) والمرفوع خبر (إنّ)؛لانهما معمولاها فأضيفا إليها للملابسة .

فإن قلت : فهلا نصبتهما ؟ .

قلت : (إنَّ) غير فعل ، ولو نصبتهما لخلا الكلام من المرفوع .

فإن قلت : فَهَلا رفعتهما ؟ .

قلت : لو رفَعتُهُمَا ، لزادت على الفعل بشيءٍ لا يكون فيه ، وذلك أن الفعل لا يكون له فاعلان ، فكيف يكون لإنّ مشبّهانِ بالفاعل ؟ .

فإن قلت : فلم قُدِّم المنصوب على المرفوع ؟ .

قلت لوجهين : أحدهما : أن الخبر قد يكون مضمراً ، فلو قُدِّم لاتصل بـ (إنّ) وتغيرت صيغتها تقول : إنَّ الكِرَام أنْتُم ، فلو قُدِّم المرفوع لقُلتَ : إنَّ أنْتُم الكِرَامَ .

والثاني : أنّ (إنّ) حَرف وهي أضعف من الفعل ، فأُعطيتْ أضعَف أحواله وهو لزوم تقديم المنصوب ، لأنَّ الأصل في الفعل تقديم المرفوع)) [1] .

ثالثاً : تأجيله القول في بعض المسائل اللّغويّة والنّحويّة :

يؤجل ابن الخبّاز بعض المسائل اللّغويّة والنحويّة إلى أبوابها ؛ إذ كان حريصاً على أن يذكرها في مواضعها من الكتاب، تجنباً للاضطراب والتكرار الممل والاستطراد، ويدلّ هذا أيضاً على أنّ ابن الخبّاز التزم النسق الذي سار عليه ابن جنّيّ (ت

ومن ذلك أيضاً قوله في باب معرفة الأسماء المجرورة ، وهو يشرح حروف الجرّ : ((وأمّا الواو والتاء : فيأتي ذكرهما في القسم ، وأما (حتّى) : فلها باب مفرد، فهذه الكلم اللّواتي لا تكن إلا حروفاً)) [1] .

رابعاً : الاختصار :

من الأمور المنهجية التي التزم بها ابن الخبّاز في (التوجيه) هو الاختصار ، وقد ذكر ذلك في مقدّمة الكتاب، قائلاً : ((إنَّ جماعة من حفظة كتاب اللّمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جنّيّ (رحمه الله) أطمعهم فيه صغر حجمه ، وآيسهم منه عدم فهمه ، وذلك لأنّ الكتب المصنوعة لتفسيره منها الكبير المملّ ، ومنها الصغير المخلّ ، والمتوسط بينهما إمّا يُفقَدُ ، وإمّا يَقِلُّ ، فَضَمَنتُ لهم إملاءً مختصراً، أقتصرّ به على توجيه مسائله ، وتبليغ وسائله)) [2] . وقد نبّه على ذلك في مواضع كثيرة منها قوله في باب (المفعول الذي جُعِل الفعل حديثاً عنه) : ((...ويتعلق بالفعل الذي لم يُسمّ فاعله مباحث من علم التصريف ، لولا أنّي بنيت كتابي على الاختصار لذكرتها)) [3] ، وقال أيضاً عند حديثه عن الضمائر في باب (النّكرة والمعرفة) : ((وتحت هذه الأحكام كلها مباحث كثيرة يطول ذكرها ، والإملاء مبني على الاختصار)) [4] .

ومن الأمور التي تدل على الإيجاز والاختصار أنّه كان يحيل على ما مرّ ذكره عندما يواجه مسائل متشابهة ، تجنباً للتّكرار ، وطلباً للاختصار ، من ذلك قوله في باب (كان وأخواتها) عند حديثه عن اسم كان وخبرها من حيث التّقسيم إلى المعرفة والنكرة : ((... والمعرفتان : كقولنا : كان زيدٌ أخاك ، ويجوز كان أخوك زيداً ، وقد ذكرت الفرق بين الكلامين في باب (خبر المبتدأ) ، ...)) [5] . ومنه أيضاً ما جاء في باب (ألفات القطع وألفات الوصل) : ((وفي همزة (أيْمُن) لغتان ، وقد ذكرنا لغات (أيْمُن) في القسم)) [6] .

---

(1) التوجيه : 234 .
(2) المصدر نفسه (المقدّمة) : 61 .
(3) المصدر نفسه : 128 .
(4) المصدر نفسه : 128 .
(5) المصدر نفسه : 137 .
(6) المصدر نفسه : 578 .

خامساً: الاستدلال بالآراء الفقهيّة وردّه على الفقهاء :

يوفق ابن الخبّاز أحياناً بين مسائل نحويّة وآراء فقهية ، وأحياناً يفرق بينهما، وهو لا يكتفي بهذا ، بل نراه أحياناً يفنّد أقوالهم ويدحضها بالدليل والحجة ، وهذا يدل على أنّ ابن الخبّاز كان فقيهاً ، قال ابن الشعّار الموصليّ (ت

واستدلال ابن الخبّاز بهذه الآية فيه نظر ؛ لأن المفسرين لهم في كلمة (حين) في هذه الآية قولان : الأوّل : إنّها طائفة من الزمن الطويل الممتد ، ولا يعرف مقداره . والثاني : إنّها مقدّرة بالأربعين[1]. والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[2].

سادساً : التأثر بالمنطق :

يظهر هذا التأثر جلياً من خلال أقوال وعبارات كان يردّدها ويستدلّ بها ، من ذلك قوله في باب الفاعل : ((وليس للفعل بدّ من الفاعل لوجهين: أحدهما: أن الفعل حديث ، والحديث عن غير محدث عنه معدوم الفائدة ...)) [3] .

وجاء في باب (المفعول المطلق)): ((وقوله: (أعلم أنّ المصدر كلّ اسم دلّ على حَدَثٍ وزمان مجهول)، الحدث: اسم لجميع الأعراض القائمة بالجواهر إمّا قياماً ذهنياً كالإضافيّات ، وإمّا قياماً خارجياً كالألوان ، وسميت بذلك لأنها حادثة متجددة))[4].

من المعلوم أن الشيء له أربعة وجودات : الوجود العيني والوجود الذهني والوجود اللفظي والوجود الخطي ، فمثلاً الجبل متصف بالوجود خارج الذهن ، واتصافه بالوجود في الذهن ، واسمه في اللفظ ، وصورته في الخط[5] .

وثمّة عرض وجوهر ، والعرض ضد الجوهر ؛ لأنّ الجوهر هو ما يقوم بذاته ، ولا يفتقر إلى غيره ليقوم به ، على حين أن العرض هو الذي يفتقر إلى غيره ليقوم به ، فمثلاً الجسم جوهر يقوم بذاته ، أما اللون فهو عرض لأنه لا قيام له إلا بالجسم ، وكل ما يعرض في الجوهر من لون وطعم وذوق ولمس وغيره فهو عرض[6] .

ومن هذا الكلام يتضح لنا معنى قول ابن الخبّاز: ((الحدث : اسم لجميع الأعراض القائمة بالجواهر إمّا قياماً ذهنياً كالإضافيات ، وإما قياماً خارجياً كالألوان ،وسميت بذلك ؛ لانَّها حادثة متجددة)).

---

(1) ينظر : التفسير الكبير : مج 208/15 ، وتفسير القُرطبي : 78/19 ، وتفسير البيضاوي : مج356/4 .
(2) ينظر : الاقتراح : 76 .
(3) التوجيه : 121 .
(4) التوجيه : 166 .
(5) ينظر : الحروف (للفارابي) : 63 ، وكشاف اصطلاحات الفنون : 1457/3 .
(6) ينظر : الحروف (للفارابي) : 45 ، 49 ، والتعريفات : 86 ، 49 ، والمنطق (للمظفر) : 74-75 .

ومن النّصوص الأُخرى التي تدلّ على ثقافة ابن الخبّاز المنطقية قوله في قسمي الموجود : ((والموجود قسمان : مُحْدَث وقديم ، فالمُحْدَث : هو الكائن بعد أن لم يكن ، فالمحدث يقتضي المسبوقية بالقَدَم... ، وجوهرٌ أخصُّ من مُحْدَث ؛ لأنك تقول : كلُّ جوهرٍ مُحْدَث وليس كلُّ مُحْدَث جوهراً؛لان العرض مُحْدَثٌ ﷺوالجوهر عبارة عن المتحيّز ،وحقيقته أنّه الذي يمكن أن يُشار إليه إشارة حِسِّيّة بأنّه هنا أو هناك . والعَرَض عِبارة عمَّا لا يبقى زمانين ، وقيل : هو القائم بالمتحيِّز)) [1] .

سابعاً : الأحكام العروضيّة :

قد يعرض ابن الخبّاز بعض الملاحظ العروضيّة التي تخصّ البيت الشعري الذي يستشهد به ، من ذلك أنّه استشهد في باب (ما ينصرف وما لا ينصرف) ببيت جرير [2] :

لم تَتَلَفّعْ بفَضْلِ مِئْزَرِهَا دَعْدٌ وَلَمْ تُسْقَ دَعْدُ في العُلَبِ

على أن (دعد) مؤنث ثلاثي جاء به جرير على مذهبي العرب منصرفا وغير منصرف . ثم قال : ((وقال لي بعض الحمقى : يجوز أن يكون الصّرف في البيت ؛ لأن الشّاعر أراد سلامة الجزء من الزّحاف ، فقلت له لا شك في أنك جاهل بالعروض ، أتدري البيت من أي بحر هو ؟ فقال : لا ، فقلت : هو من المنسرح الأوّل ، وتأليفه من ستة أجزاء ، منها خمسة مزاحفة مطويّة ، فلماذا مال الشاعر إلى سلامة الجزء الرابع دون غيره ؟ مع أنّ طيّ المنسرح يعذب في الذَّوق ، فارتجّ عليه)) [3] .

ومنه قوله أيضاً موضحاً المراد من لفظ (الأراجيز) : ((والأراجيز : جمع أرجوزة ، وهو نوع من الشّعر من الدائرة الثالثة ، كقول رؤبة [4] :

---

(1) التّوجيه : 299 .
(2) الديوان : 67 .
(3) التوجيه : 415 .
(4) ديوانه : 173 .

كُنتُم كمن أدْخَلَ في جُحْرٍ يَدَا فأخْطَأَ الأفْعَى ولاقَى الأسْوَدَا)) [1]

ثامناً: النكت والأحاجي النّحويّة واللّغويّة :

يذكر ابن الخبّاز أحياناً في أثناء شرحه نكتاً وأحاجي لغويّة ونحويّة ، وأشياء مستظرفة ، وقد أشار إلى ذلك ابن الشّعار الموصلي (ت

تاسعاً : العناية بالمعاني اللّغوية :

عَنِيَ ابن الخبّاز بتوضيح معاني أغلب الألفاظ الغريبة ، سواء أكانت الألفاظ التي ترد في نصوص المصنِّف ، أم في الشّرح أم في الأبيات الشّعرية التي استشهد بها المصنّف أو ابن الخبّاز، وقد أشار ابن الخبّاز إلى هذه السّمة المهمة في مقدّمة الكتاب ، إذ قال : ((.. وكلّما مررتُ ببيتٍ ... أو بلفظٍ لغويّ جلّيته تجليةً تُزيلُ استغرابُه ...))[1]

ويبدو أن الذي دفع ابن الخبّاز إلى ذلك هو رغبته في تيسير الكتاب ، فتوضيح هذه المعاني الغريبة يسهل على المتعلم أو القارئ فهم المسألة اللّغويّة أو النحويّة من دون الرجوع إلى المعجمات .

ومن الأمثلة على ذلك قوله في توضيح معنى المتمكن من (الاسم المتمكن) : ((ومعنى المتمكن في اللّغة ظاهر ؛ فقال : تمكن فلان عند السّلطان واستمكن ، إذا نفذت أقواله وأفعاله)) [2] .

ومن أمثلة شرح الألفاظ الواردة في الأبيات التي يستشهد بها المصنّف قولُ ابنُ الخبّاز في باب (معرفة الأسماء المجرورة) عند حديثه عن (الكاف) ، إذ استشهد على زيادتها بقول رؤبة[3] :

لواحقُ الأقْرَابِ فيهَا كالمَقَقْ

ثم قال موضّحاً ومفسّراً ألفاظ البيت : ((واللّواحقُ : الضَّوَامرُ ، والأقرابُ : جَمع قُرْبُ : وهي الخاصرة – والمقَقُ : الطّول ، وإنما يريد فيها مَقَقٌ)) [4] .

إن عناية ابن الخبّاز بهذه الألفاظ والكشف عن غريبها تدلّ على أن صاحبنا كان عالماً ليس في النحو فقط ، وإنما كان لغوياً فينعكس ذلك على ما يكتبه في النحو والصّرف، كما يصدق عليه قول ابن الشّعار الموصليّ (ت

عاشراً : توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها :

لم يخل كتاب (التّوجيه) من الحديث عن الأصل اللّغويّ لبعض الكلمات ، كما ذكر اشتقاق كلمات أُخر، وهذه الكلمات وردت في نصوص المصنّف أو الشّرح.

فمن الأمثلة على الأصل اللغويّ: ((وقوله[1]: (لا محالة) كقوله: (لابُدّ) ، وهي في الأصل مصدر حَال يَحُول ، أي : لا تَحوُّل عن ذلك)) [2] ، ومنه قوله في توضيح أصل (الدّرُّ) : ((للهِ دَرُّك شُجَاعاً، الدّرُّ في الأصل: دَرُّ اللَّبن فسُمِّي به الخير، وهذا كلام مورده التعجب والاستعظام ...)) [3] .

أما الاشتقاق فمن ذلك ما ذكره ابن الخبّاز من اشتقاق كلمة (السائر)، إذ قال: ((والسّائر : البقيّة ، واشتقاقه من السُّؤْر وهي الفضلة في الإناء. يقال : أسأرَ إذا أبْقَى...))[4].

ومن أمثلته أيضاً في باب (خبر المبتدأ) بعد أن حدّ (الكلام) في الاصطلاح ، علّل التسمية ، وذكر الاشتقاق ، إذ قال : ((... وسمي كلاماً ؛ لأنّه يؤثر في نفس السامع ، واشتقاقه من الكَلْم ، وهو الجُرح ؛ لأنّ له تأثيراً في الجسم ، قال الشاعر[5]:

حَتّى اتّقوني فَهُم مِنّى على حَذَرٍ والقَولُ يَنْفُذُ ما لا ينفذُ الإبَرُ)) [6]

حادي عشر : العناية بلغات القبائل :

اعتمد النحاة في تقعيدهم قواعد العربيّة على السّماع واستقراء كلام العرب ، وقد دعاهم هذا إلى شدِّ الرحال إلى القبائل العربيّة المختلفة؛ لتلقي اللغة من أفواه العرب الخُلّص ، وقد وُضِعَت شروطٌ معروفة للقبائل التي تُؤخَذ عنها اللّغة[7] ، فتشدّد البصريون

---

(1) يريد ابن جنّي .
(2) التوجيه : 122 ، وينظر : العين (حول) : 297/3-298 .
(3) التوجيه : 210 ، وينظر : العين (درّ) : 6/8 ، ولسان العرب (درر) : 324/4-325 .
(4) التوجيه : 65 ، وينظر : العين (سأر) : 292/7 ، ولسان العرب (سأر) : 132/6 .
(5) البيت للأخطل ، وهو في شعره : 202/1 .
(6) التوجيه : 108 ، وينظر : العين (كلم) : 378/5 ، ولسان العرب (كلم) : 148/12 .
(7) ينظر : الاقتراح : 56-57 .

في تلك الشروط ، فقصروا السّماع على قبائل معينة ، على حين توسّع الكوفيون في السماع ، فكثرت القبائل التي أخذوا عنها[1] .

وقد عدّ ابن جنّيّ (ت

ولو أبدلوا من تنوين المجرور ياءً؛ لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلّم ، وإنما أبدلوا من تنوين المنصوب ألفاً ؛ لأنّ الألف أخفُ من الواو والياء))[1].

ومن ذلك أنّه عدّ لغة إخلاء الفعل من العلامة إذا كان الفاعل ظاهراً مثنىً أو مجموعاً لغة شائعة فصيحة، إذ قال : ((وإن كان (يريد الفاعل) مثنىً أو مجموعاً كقولك : قام أخواك ، وقام الزيدون ، فاللغة الشائعة الفصيحة إخلاؤه من العلامة ؛ لأن وجود التثنية والجمع في الفاعل مغنٍ عن إلحاقهما الفعل[2] ، وفي التنزيل : ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾[3])) .

ثم ذكر اللّغة الأخرى التي يُؤتَى فيها بعلامة في الفعل مع مجيء فاعله اسماً ظاهراً : ((وقال بعض العرب : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك ، وقمن جواريك ، وفي ذلك ثلاثة أقوال : أحدهما : أنَّ المضمرات ملحقات، وما بعدها بدل منها . والثاني : أنّ المظهرات مبتدآت ، والأفعال أخبار مقدّمات . والثالث : أن الألف والواو والنون أدلّة على التثنية والجمع كالتاء في قامت هند)) [4] .

وابن الخبّاز لم ينسب هذه اللغة إلى أحد ونسبها ابن يعيش (ت

أولاً. يذكر لغات العرب في المسألة الواحدة مع بيان الأقيس منها ، من ذلك قوله في الوقف على المنقوص مرفوعاً أو مجروراً ((إذا وقفت على المنقوص مرفوعا أو مجرورا ؛ فللعرب فيه مذهبان : الأوَّل وهو أكثر وأقيس ، واختيار سيبويه حذف الياء[1] كقولك : هذا قاض ومررت بقاض ، وإيّاه رَوَى أكثرُ القرّاء[2] ، وحجّته أن الوقف موضع حذف ، والوصل موضع إثبات ، فإذا حُذفت الياء في الوصل فالأولى أن تُحذَفَ في الوقف .

والثاني : وهو اختيار يونس : أن تُثْبتَ الياء[3] . كقولك : هذا قاضي ، ومررتُ بقاضي ، وبه قرئ في إحدَى الرّوايتين عن ابن كثير[4] ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقي﴾[5] وحجّته : : أنّ الياء حُذِفت في الوصل لملاقاتها التنوين ، وقد زال في الوقف فعادت)) [6] .

ثانياً. قد يعزو اللّغات إلى أصحابها، مستشهداً بها على الأحكام النّحويّة واللّغويّة، من ذلك ذكره لغتين في الاستثناء المنقطع ، الأولى: لغة أهل الحِجَاز فينصبون لا غير، مثل : ما بالدّار أحدٌ إلا وتداً، وما مررتُ بأحدٍ إلا حماراً. قال النّابغة[7] :

وقفتُ فيها أُصيلالاً أُسائِلُهَا عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبعِ مِنْ أحَدِ
إلا أوارِيَّ لأيّاً ماأُبيِّنُهَا والنُّؤْيَ كالحَوضِ بالمظلومةِ الجلَدِ

أمّا بنو تميم فيجوزون البدل ، فيقولون : ما مررتُ بأحدٍ إلا حمارٍ ، وينشدون بيت النّابغة : (إلا أواريُّ) بالرفع . قال الراجز[8] :

وَبَلْدَةٍ ليسَ بَها أنِيسٌ إلّا اليَعَافيرُ وإلا العِيسُ[9]

---

(1) ينظر : الكتاب : 183/4 .
(2) ينظر : تقريب النشر : 161 ، وغيث النفع في القراءات السّبع : 165 .
(3) ينظر : الكتاب : 183/4 .
(4) ينظر : تقريب النّشر : 161 ، وغيث النّفع في القراءات السّبع : 165 .
(5) النّحل : 96 .
(6) التوجيه : 82 ، وينظر : الأصول : 374/2–375 ، والتكملة : 191–192 .
(7) الديوان : 30 .
(8) هوجران العود ، والبيت في ديوانه : 111 .
(9) ينظر : التوجيه:217–219 .

وذكر ابن الخباز في باب (الاستفهام) لحرف الجواب (نَعَمْ) ثلاث لغات : ((... وفي (نَعَمْ) ثلاث لغات : نَعَمْ ونَعِم[1] ، وقد قرِئ بِهما[2]، ونَحَمْ بالحاء[3]، وهي لغة لغة كنانة ...)) [4] .

(1) ينظر : القاموس المحيط (نعم) : 183/4 .
(2) ينظر : السّبعة في القراءات : 281 ، والنّشر في القراءات العشر : 202/2 ، والإتحاف : 224 .
(3) ينظر : القاموس المحيط (نعم) : 183/4 .
(4) التّوجيه : 584 .

Conclusion

This study deals with the revealing of the linguistic , inflectional and grammatical efforts of Bin El-khabbaz (D.639H) through the study of his book (Tawjeeh Al-Loma's) which is an explanation of Bin Gini book (D. 392H) called (Al-Loma's) .

The study is divided into six chapters , preliminary and a conclusion . The preliminary deals with Bin El-khabbaz life and the explanation of Al-Loma's book of Bin Gini . I talked about his life briefly (his name , nickname , title , birth , scientific position , books , students and death) . Then I talked about the explanations of Al.Loma's of Bin Gini .

Chapter one deals with the context of Bin El-khabbaz , his linguistic and grammatical resources and his context to get benefit of it . It contains two sections . the first is specialized for the linguistic and grammatical context of Bin El-khabbaz . The other is specialized for the linguistic and grammatical resources of Bin El-khabbaz and his context to get benefit of it . His resources is represented by , hearing from the Sheikh , copying from books and scientists, organizing them according to the death of their authors . Then I talked about his ways of copying from his resources which are four :- the first is direct copying , the second is indirect copying , the third is literal copying and the fourth is copying of the meaning .

In chapter two , I talk about the bases of linguistics and grammar . It contains six sections , the first :- the hearing "AL-Sama'a" which is represented the evidences of the book (AL-Qura'an) the readings , the honest says of our prophet Mohammad "peaces be on him" , the poetry and the prose . The second is analogy "Al-Qiyas" . The third is unanimity "Al-Ijma'a" , the fourth is the accompany of the adverb , the fifth is causation "AL-Ta'aleel", in which I talked about the